



## قرار «العدل الدولية» ليس كافياً

عاطف أبو سيف

سكنون مفيدة كثيراً في تصعيد النضال الحقوقي ضد مجرمي الحرب في دولة الاحتلال، الذين يواصلون بلا رادع وبلاد خوف من المجتمع الدولي جرائمهم في حق أهلنا في غزة. وعليه، فإن النضال من أجل مواصلة مثل هذه القرارات أمر مهم، وكفاح واجب من أجل محاصرة دموية الاحتلال وشهوته الحيوانية لقتل أطفالنا وتدمير بلادنا. إن التقاء لحظة غزة مع تصاعد الجهود والحراك الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي، من شأنه أن يزيد من فرص تحقيق مزيد من النجاحات في هذا الجانب، وبقدر أهمية ذلك كله، ثمة حاجة لتطوير أدوات النضال السياسي الفلسطيني وتوفير الكفاح في المحافل الدولية، سواء في الأمم المتحدة أو في محكمة العدل، ومحاكم الاختصاص المختلفة.

لا يمكن الانتقاص من القرارات الدولية التي باتت تشكل هاجسا لقادة دولة الاحتلال الذين يرون الكراهية المتصاعدة لما يقومون به من قتل وتذبح وتشريد

يجب تطوير أدوات نضالية في السياسة الدولية للضغط أكثر على دولة الاحتلال قد تشمل توقيف عضويتها في المنظمات الدولية

كاملاً في المنظمة الدولية باتت أقرب من ذي قبل، وهو ما يجب السعي إليه بقوة في الاجتماعات القادمة، من أجل محاصرة الفيتو الأميركي. ومع هذا، يجب تطوير أدوات نضالية في السياسة الدولية من أجل الضغط أكثر على دولة الاحتلال قد تشمل (وهذا يجب النظر في جوانبه القانونية) توقيف عضوية دولة الاحتلال في المنظمات الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة. هل هناك من يعيد تذكيرنا بأن عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية، واعتراف الأخيرة بها، كأنا مرهونين باعترافها بقرارين، الأول قرار التقسيم الذي يتحدث عن إقامة دولة عربية، والقرار 194 الذي يتحدث عن عودة اللاجئين؛ نعم هذا صحيح. وثمة وثيقة من إسرائيل بذلك من وزير خارجيتها آنذاك. إن تصعيد النضال الدبلوماسي يتطلب إعادة البحث في ذلك كله. لا يمكن للعالم أن يواصل ادعاء العمى وهو يرى الحقيقة، ولا يمكن أن تواصل المنظمة الدولية منح دولة تحتل دولة أخرى عضوية فيها وتمنع الدولة التي يقع عليها الاحتلال من عضويتها. العالم عمل كل شيء من أجل أن يساعد في سرقة بلادنا منا ومنحها للعصابات الصهيونية. لا علاقة لنا باخاطة التاريخ الأوروبي، ولا ذنب لنا في فساد القيم والأخلاق الغربية، التي قادت العالم إلى حربين كونيتين ساحقتين، وبالطبع نحن نتعاطف مع الضحايا في التاريخ، لكن لا يمكن أن نقوم أوروبا بتدفيننا ثمن أخطائها.

ليس للعالم عادلاً إلى هذا الحد، لكن في الأقل لا يمكن أن يكون ظالماً إلى ذلك الحد أيضاً، ولا يمكن أن يواصل ربط العصبه



رئيس محكمة العدل الدولية نواف سلام يقرأ القرار ضد لاهاب، 19 يوليو 2024 (ميك غامون/فرانس برس)

على عينيه بحجة العمى، وهو يتعمد عدم رؤية الحقيقة. ما يقوله كاتب هذه السطور هنا ضرورة التفكير في خطوات دبلوماسية إضافية من شأنها أن تتناسب مع طبيعة الصراع في المرحلة القادمة، خصوصاً أن التوجهات العامة لدى دولة الاحتلال هي خلق صيغة تواصل فيها احتلال قطاع غزة، من دون أن تحسم هذا احتلالاً. إن مسألة الاعتراف والانضمام إلى المنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقيات المختلفة مرحلة مهمة، ولكن ربما يكون الأكثر أهمية حالياً «نزع» المكتسبات التي تتمتع بها إسرائيل في العالم، فيما لا تعترف بهذا العالم. ويجب، وهذا مهم جداً، عدم ربط سحب عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية بإقرار عضوية فلسطين، بل يجب أن يكون الموقف الفلسطيني يتمثل في أن حرمان إسرائيل من عضوية المنظمات الدولية هو عقاب لها على جرائمها في غزة، وفي كل مكان، وهو غير مرتبط بمنح الفلسطينيين عضوية كاملة في الجمعية العامة.

ليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل تتمتع بامتيازات كثيرة تمنحها إياها اتفاقيات التجارة التفضيلية مع كثير من التكتلات والأحاديث الإقليمية. نعم، إذا كان تبادل إلى أذهاننا الاتفاقية الفضلى التي تربط إسرائيل بالاتحاد الأوروبي فيما يشبه الشراكة الناعمة، تستفيد إسرائيل بشكل مهول من هذه الاتفاقية، سواء في الجانب الاقتصادي أو البحثي والعلمي، بل إن شركات السلاح الإسرائيلية، التي تصنع الرنانات (المستبرات) والصواريخ، التي تقتل الأبرياء في غزة، تستفيد من المنح البحثية التي توفرها هذه الاتفاقية، عبر شركات غير مباشرة مع الجامعات.

انظروا كيف تستخف إسرائيل بعقول أوروبا وتتجاوز سياسات «قوانين المنشأ» الأوروبية. الشركات الإسرائيلية التي تقوم بإنتاج البضائع الزراعية أو الصناعية في المستوطنات يكون مركز مكاتبها داخل إسرائيل، وبالتالي لا تظهر علامة الإنتاج الحقيقية على المنتج. طبعاً، الاتحاد يعرف ذلك لأغراض التفلسف، بل هو أمر يتعلق متجاوزاً كل القيم التي يتحدث عنها في خطابه.

ثمة كثير يجب فعله من أجل إعادة ضبط بوصلة التاريخ، التي انحرفت عن مسارها بقرار عالي تمثل في نكبة شعبنا، وجور ذلك أن العالم لا يمن علينا حين يقرب أكثر من تطهير ذنوبه.

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

## الشرق والغرب والمكان: بين يدي سؤال الاستشراق

سيف الدين عبد الفتاح

كم من جغرافيا قد يقيم أهلها فيها ويسكنونها إلا أنهم لا يعترفون إلى اسرار المكان وعبقرياته أو يهملون ذلك أو يغافلون عنه

نموذج النهضة اليابانية، مهما اختلفنا عليه، يُشكل بادرة مهمة في صفحات التاريخ، حالة جغرافيا في عالم الإمكانية وتحدي البيئة

تلك النظرية التاريخ والحاضر والمستقبل، بل وينسف بكل ثقة ويغفن ادعاءات الكيان الصهيوني بحقيقته المزعومة في أراضي ومقدسات فلسطين، وكذا يستشرف مُخبراً باقتدار مالات وإحتمالات الصدام والتصعد المُكر بين القوى العالمية المهيمنة على إدارة البيئة الدولية حينها، ولكن قبل حدوثها بسنوات.

كما أنه يُؤضل معاني تصوره؛ تصوّر المكان وإدراكاته، في حال حركة الحياة والزمان، هي التي تؤصل معاني الوسط المحيط والذاكرة والروح، والفكرة والحركة والخبرة، والمعنى والمغزى. إنها فلسفة المكان، سؤال المكان المتخبر بالماء من بين ثنيات حركة التاريخ، وتبصر علاقات الشرق بالغرب، بلقي حمدان علينا دروسه الواعية لتأسيس الوعي، والداعية إلى رشيد السعي. كم من جغرافيا قد يقيم أهلها فيها ويسكنونها إلا أنهم لا يتعرفون إلى أسرار المكان وعبقرياته أو يهملون ذلك أو يتغافلون عنه، ومن ثم يفشلون في تحويله مُكنة، ويُخفقون في التعامل خارج المكان المخصوص والمتعب لتحويل مجالاً حيوياً أكثر اتساعاً وأبعد أفقاً، فتدخل على جغرافيا السياسة، والثقافة، الاجتماع والإدارة. إن علم القدرات هو في استثمار المكان والتعرف إلى مُعطياته وقدراته، والقدرة هي استثمار الإمكانية، فلا يتغافلون عنها ولا يهدرون أصولها، فيحولون المكان عمارناً بالمفهوم الخلدوني الواسع عن عمران المكان، وعمران الإنسان، وعمران الكيان والأوطان، بل عمران الأكوان، بل إن نقص الإمكانية في عالم النهوض لم يكن ليقف في سبيل قيام الجغرافيا وقاطنيتها بالتغلب على قصور عالم الإمكانية فيها، إنها الإرادة والإدراك والسياسات، التي لا تشكل المكان فقط بإمكاناته من جديد، بل تصنع الإمكانية ذاتها، فتحولها مُكنة وقدر، إن نموذج النهضة اليابانية، مهما اختلفنا عليه، يُشكل بادرة مهمة في صفحات التاريخ، حالة جغرافيا في عالم الإمكانية وتحدي البيئة. ومن عالم

في حال الارتحال، لا يمكننا إغفاله أو إهماله، ارتحال الإنسان مستصحباً المكان الذي سكن فيه، إلى مكان آخر يستشرفه ويحاول معرفته. قد يعجب علينا بعضهم لأننا نحونا في هذا المقال منحنٍ فلسفياً بشأن المكان، ولكن في حقيقة الأمر لم نبث ذلك لأغراض التفلسف، بل هو أمر يتعلق بالتصورات والسياسات والمواقف حيال العلاقة بين شرق وغرب، وهذا التصور شكل الاستشراق أحد تجلياته، وشكل الاستغراب أحد ردود فعله؛ وشكل سؤال النهوض مقصده. ومن عمق رؤية فلسفة المكان كما وجه حمدان، فنحن أمام خمسة أمور مهمة. الأول، أن الغرب ليس مكاناً أو جغرافيا مصمتة، وأن الشرق ليس في المقابل مكاناً مغلقاً أو مقفلاً. الثاني أن الغرب مثل مفهوم معرفياً وثقافياً وحضارياً، وكذا الشرق في تصوراتنا لا يخرج عن تلك الدوائر المعرفية والثقافية والحضارية. الأمر الثالث، إن مقولة الشاعر الإنكليزي كيلينغ «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبداً» كذبها وقائع التاريخ، فالافتقار الجغرافي والتاريخي بين تفاعل المكان والزمان، أكدته الجغرافيا، والذاكرة المتعلقة بهما، كالتفاعل والامتدادها وتنوعها، فالتفاعل والتبادل ضرورة حضارية وثقافية. كما أن هذه المقولة «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبداً»، مقولة صحيحة لأنها تنتمي إلى العصر الاستعماري الذي كرس التمييز العنصري والتفرقة. أما الأمر الرابع فهو أن للغرب وجوهاً كثيرة، كما للشرق ذات الوجوه، تتحرك ضمن دوائر المشترك والمختلف، والعام والخاص. والخامس، أن تصورات المكان شكلت في حضارة الغرب رؤية للعالم فاضت عن مركزيته، وإحكام قوته وسيطرته، إلى الحد الذي عدّ فيها أليات العدوان، بدعوى الإعمار أو أن تلك الأرض لا صان لها ومكان لا يؤبه للبشر فيه، عذها مكاناً لـ«الكشف الجغرافية» ولـ«الحقبة الكولونيالية».

هذه مقدمات ضرورية بين يدي سؤال الاستشراق، والفهم الواسع لروح المكان. (كاتب مصري في إسطنبول)

الاستشارة «روح المكان»، الذي يتقاطع فيه؛ المكان بمحتوياته؛ والروح بفيوضاتها؛ والثقافة بمعطياتها؛ إنها روح المكان كما عبر عنها جمال حمدان، فجعل للجغرافيا شأناً آخر، وللمكان فلسفة وروحاً تسكنه. لم تكن الجغرافيا هم حمدان الوحيد، لكنه أراد أن يجعل منها مركزاً لكل العلوم، فكان لكل وإدعاه نظرية، ولكل بحر دلالة وأهمية، ليصوغ من خلال ذلك نظرية إستراتيجية كاملة في عبقرية المكان، ويُحلل من خلال